

كما اخبر بوقوعه الشافعي وكذا الامام مالك حكى عنه ايضا
انه قال جارتنا امرأة مجذبة حملت امرأة مخلوق وزوجها
رجل صدق حملت ثلاثة اطفال في اثني عشر سنة تحمل كل واحد
اربع سنين وفردوي هذا عند رواية المذكورة ثم شرع
في احكام الحيض فقال **ويحرم من الحيض ولو اقله ثمانية**
اشيا الاول الصلاة فوضعا ونفلها وكذا سجدة التلافي بل وان
والشكر **الثاني الصوم** فرضه ونفله ويحرم فضا صوم القريض في يوم
لغيره لانه خلاف الصلاة لقول عائشة رضي الله عنهما كان يصيبنا ذلك وليلة لا
له الزوج في الحيض فنوم بقضا الصوم ولا نوم بقضا الصلاة **الثالث**
رواه النخعيان والفقهاء الاجماع على ذلك وفيه من المعنى ان هذا الحيض
منه كونه والركم على الصلاة فكيف يشق قضاها بخلاف الصوم وهل يحرم لان اول
الفاتح حنفية ان قضاها ويكره في خلاف ذكره في العمارة فنقل فيها عن بعض
ابن الصلاح والكويتي عن البصير ان عائشة ثلثة ايام
رضي الله عنها نزلت السابك عن ذلك لان الفضا حلة في حال
الكل امر بفعله وعن ابن الصلاح والكويتي ان من لم يركب
عدم التعمير ولا يوثق به في عائشة والتعليل المذكور
منقضى بقضا الحيض والمعنى عليه وعلى هذا التقدير
صلاحتها اولا فيه نظر والاوجه عدم الاعتقاد لانه الاصل مطالعة
في الصلاة اذ المرتكب مطلوبة عدم الاعتقاد ووجوب
القضا عليها في الصوم بما مر من النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى فلم يكن واجبا حال الحيض والنفس لانها ممنوعة منه
ما حرمه واحد والمغ والوجوب لا يثبتان **الثالث قراءة** من الغائب وقراءة
العلا للفظ والاشارة من الاخرس كما قاله القاهي في خاتمه عند التفسير
فانها منزلة منزلة النطق هنا ولو بمضاهية للاختلال بالنطق وعمل التفسير
اشتهر كقول

سواء اقصم ذلك غيرها ام لا الحديث الترمذي وغيره لا يثبت
الحب ولا الحايض شيئا من القران ويقارون بكسر الهمزة
على النهي ويضمها على الخبر المواد به النهي ذكره في المجموع
وضعه ولكنه من غير ضعف ولما به حديث العرجا
القران على قلبه ونظر في المحف وقوله ما نسخ نكاحه
وتحريك لسانه وهمسه كمن لا يسمع نفسه لانه ليس بقراءة
قران وفاقد الظهور في الغائب وجوب اقفه للصلاة
لانه مضطر الماخلاق للرافعي في قوله لا يجوز له قرائته
اما خارج الصلاة فلا يجوز له ان يقرأ شيئا لان معنى
لان الصلاة وان توطأ الحايض ولا ينسب اليها الاقفه وبقائها
فانها الما في الحيض فيجوز له ان يقرأ بها ولو في الصلاة
وهذا في حق الشخص المسمع اما الكافر فلا يقرأ من القران
لانه لا يستقر حرمة ذلك كما قاله الماوردي واما قتلها
اي من باب وقته فيجوز ان يرضى اسلامه والا فلا
بمحدث العباد كما للقران وغيرها الواعظه واخباره واحكامه
لا يفتقر الى قصد قرائته لقوله عند الركوب بحان الذي سخرنا هذا
وما كانه مقرنين اي مطيقين وعند العيبه ان الله وان
ليمر اجعون وما جرى به لسانه بلا قصد فان قصد القران
مع وجوده اومع الاكر حرمان اطلاقه فلا كانه عليه النووي
ان جميع ما في رواية لعدم الاختلال بحرمته لانه لا يكون قرائته الا
لا يفتقر بالقصد قرائته والنووي وغيره وان ذلك جائز فيما
يحتج به لا يوجد نظره في غير القران كما لا يتبين المتقدمين والبسملة
فانها لا تكون الجوزة والايه يوجد نظره الا في سورة الاخلاص واية
فيها ومما لا يفتقر الى قرائته وهو قوله ان قال النبي لا شك في تحريمه الا
في مشقلا يوجد نظره في غير القران وشبهه على ذلك بعض المتأخرين

بعد ذكره ليس بعلى
النبي ويحرم من الحيض
بعض نسخة على النخعيان
واجماعا فلا
احتضاها الا في
له الزوج في الحيض
وطبها وصار
منه كونه والركم
في الفاتح حنفية
شرويه
قوله لا يجوز له قرائته
لانه لا يستقر حرمة ذلك
اي من باب وقته
بمحدث العباد
لا يفتقر الى قصد
وما كانه مقرنين
ليمر اجعون
مع وجوده اومع
ان جميع ما في
لا يفتقر بالقصد
يحتج به لا يوجد
فانها لا تكون
فيها ومما لا يفتقر
في مشقلا يوجد